

منحتها مهلة شهر لتسوية ملاحظات حسابها الختامي أو رفض ميزانيتها للعام الثاني على التوالي

«الميزانيات»: ضرورة تعديل نوعية ميزانية «كونا» من مستقلة إلى ملحقة

اتخاذ إجراءات تصحيحية، فقد بينت اللجنة أن ميزانية كونا قد تكون معرضة للرفض للسنة الثانية على التوالي، لذا فقد تم منحها مهلة لشهر واحد للبدء باتخاذ خطوات جادة لتسوية تلك الملاحظات. وأضاف أن اللجنة جددت تأكيدها ضرورة تعديل نوعية ميزانية الوكالة من ميزانية مستقلة إلى ميزانية ملحقة، المستقلة عليها لأنها لا تباشر نشاطا اقتصاديا ولا تغلب عليها الاعتبارات التجارية، خصوصا أن مصروفاتها في تنام سنويا ولا تكاد إيراداتها تبلغ 1% من جملة ما يصرف لأجله.

بأن بعض الدول لا تسمح بفتح حسابات بنكية لـ«كونا»، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الرقابة في هذا الجانب ومعالجته وفق المتطلبات الرقابية. وأضاف أن ديوان المحاسبة مازال يرى أن ما يخصص من اعتمادات مالية للصرف على المصادر الإعلامية للوكالة لا يتناسب حسم هذا الموضوع بالتواصل مع الجهات الرقابية ولا سيما أن القانون قد حدد آلية للرقابة على المصروفات الخاصة لسائر الجهات الحكومية. وقال عبد الصمد: إزاء استمرار هذه المخالفات لسنوات طويلة من دون

«كونا» رغم عدم وجود هذا التدرج الوظيفي أصلا ضمن هيكلها التنظيمي. كما لفت إلى وجود مسميات وظيفية غير واردة في الهيكل التنظيمي، ومنح كوادرات وظيفية وبدلات لموظفين لا يعملون في الوحدات التنظيمية المناسبة لمؤهلاتهم الدراسية. وأكد عبد الصمد أن الأجهزة الرقابية ما زالت ترى أن هناك خللا في تمويل المكاتب الخارجية التابعة للوكالة من خلال تحويل مبالغ مالية لتلك المكاتب إلى حسابات شخصية لبعض موظفيها بالخارج للصرف منها على شؤون تلك المكاتب. وبين أن الوكالة تتحجج

دون مستندات مؤيدة لها. وقال: كما ارتفعت الملاحظات الخاصة بالمكافآت والبدلات المالية للموظفين بالمخالفة لقرارات مجلس الخدمة المدنية ومنها عدم وجود ضوابط واضحة لتشكيل فرق العمل وصرف مكافآت لهم رغم عقد اجتماعاتها في أوقات العمل الرسمية، وصرف بدلات هندسية لموظفين من دون شرط وجودهم في المواقع الميدانية. وأشار إلى عدم وجود قواعد تنظيمية لتسجل الوظائف الإشرافية وصرف بدلات إشرافية لوظائف غير إشرافية، وتغيير مسمى أحد الموظفين إلى مستشار لدى

وأوضح أن «كونا» دأبت خلال السنوات السابقة على إبرام عقود خاصة لموظفيها ممن بلغوا نهاية السلم الوظيفي بعد تقديم استقالاتهم ليتم تعيينهم برواتب أعلى ومزايا مالية غير مغطاة قانونا ومنها في السنة المالية الأخيرة حيث بلغوا 20 شخصا. ولفقت إلى أنه لوحظ أيضا ارتفاع عدد حالات الامتناع عن الصرف من قبل جهاز المراقبين الماليين خاصة في القضايا المتعلقة بالمهمات الرسمية ونققات السفر، وعدم وجود ضوابط فيما يتعلق ببندتي الهدايا والمصادر الإعلامية، ووجود العديد من حالات الصرف من

يلزمها بذلك كونها جهة ذات ميزانية مستقلة. وأكد أن رفض الوكالة وجود مراقب شؤون التوظيف أدى إلى ارتفاع عدد الملاحظات في هذا الجانب وفق إفادة الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة - ديوان الخدمة المدنية - جهاز المراقبين الماليين - وزارة المالية). وأضاف أن اللجنة أبدت اعتراضها على قيام «كونا» بتجاوز قيد الميزانية الذي يعتبر جزءا من القانون والقيام بمناقشات مالية من دون الرجوع إلى وزارة المالية لتستمر في الصرف على عقود توظيف ليس لها أي غطاء قانوني ولم يدرج لها أي اعتمادات مالية بالميزانية.



عدنان عبد الصمد

أصدر رئيس لجنة الميزانيات والخصام الختامي عدنان عبد الصمد بيانا حول اجتماع اللجنة لمناقشة ميزانية وكالة الأنباء الكويتية للسنة المالية 2017/2018 وخصامها الختامي للسنة المالية 2015/2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه. وقال عبد الصمد إنه رغم قبول «كونا» في السنة السابقة بتوصية اللجنة لتعيين مراقب لشؤون التوظيف من قبل ديوان الخدمة المدنية لضبط الاختلالات الكثيرة في شؤون التوظيف إلا أنها رفضت استمرار وجوده بمبرر أن قانون إنشائها لا

أعلن تبنيه الملف لكشف الحقيقة وتقديم سؤال برلماني

الحربش يطالب الصبيح برفع الظلم عن العاملين في «كاسكو»

مع توضيح سبب الإحالة وتاريخها، وما خلص إليه التحقيق من قرار سواء بالحفظ أو خلافه مع تاريخ هذا القرار والمستندات الدالة عليه. 10 - هل تم إنهاء خدمات موظفين كويتيين ومن ضمنهم من حدد رغبته بالاستمرار بالشركة الجديدة ويتمتعون بالضمان الوظيفي المشمول بالقانون رقم 6 لسنة 2008؟ يرجى ذكر جميع الحالات ونسبتهم إلى بقية الموظفين. 8 - جدول بدرجات تقييم الأداء السنوية لجميع الموظفين الكويتيين الحاليين أو السابقين عن الأعوام 2013 و2014 و2015 و2016. 9 - جدول باسماء الموظفين الكويتيين الذين تمت إحالتهم للتحقيق منذ العام 2005 وحتى الآن

وما السند القانوني له؟ 6 - هل تم إصدار قرار إداري بإلغاء أو تخفيض مكافأة نهاية الخدمة المستحقة لموظفي كاسكو، وما المبرر لاتخاذ مثل هذا القرار، وما السند القانوني له، وهل تقدم عدد من الموظفين باستقالاتهم لتجنب سريان هذا القرار عليهم؟ يرجى ذكر الحالات إن وجدت. 7 - أعداد الموظفين الكويتيين في الشركة ونسبتهم إلى بقية الموظفين. 8 - جدول بدرجات تقييم الأداء السنوية لجميع الموظفين الكويتيين الحاليين أو السابقين عن الأعوام 2013 و2014 و2015 و2016. 9 - جدول باسماء الموظفين الكويتيين الذين تمت إحالتهم للتحقيق منذ العام 2005 وحتى الآن

بحقهم سواء من المستمرين في العمل أو السابقين وذلك منذ العام 2015 وحتى الآن مع توضيح السند القانوني لهذا الإجراء. 4 - هل تمت ترقية بعض الموظفين المعينين حديثا في الشركة على مسميات أعلى من تلك التي تم تعيينهم عليها بعدة مستويات وظيفية دفعة واحدة وقيل موعد استحقاقهم للترقية التالية حسب الاشتراطات المعمدة في الشركة؟ برجاء إرفاق كشف باسماء الموظفين المعينين بهذا الإجراء مع توضيح السند القانوني لهذا الإجراء. 5 - هل تم إصدار قرار إداري بإلغاء ميزة صندوق الادخار الخاص بالموظفين الكويتيين في الشركة، وما المبرر لاتخاذ مثل هذا القرار،

جدول يبين أنواع الإجازات المعمدة في شركة كاسكو والتي تم الغاؤها أو تقليصها مع بيان الأسباب التي أدت لاتخاذ هذا الإجراء ومدى قانونيته وإرفاق نسخة من القرارات الإدارية الخاصة بالإجازات والصادرة منذ العام 2012 حتى الآن. 2 - جدول يبين لأئحة المخالفات والعقوبات المعمدة بتاريخ 2016/5/8 في شركة كاسكو مع توضيح المخالفات المستحدثة أو المعدلة أو التي تم تشديد العقوبة تجاهها عما هو معتمد في اللائحة السابقة مع ذكر الأسباب بالنسبة لكل مخالفة. 3 - هل تم تخفيض المسميات الوظيفية لعدد من الموظفين الكويتيين العاملين في الشركة؟ برجاء إرفاق كشف بمن اتخذ هذا الإجراء

من الاستقرار الوظيفي للكوادر الوطنية في هذا القطاع المهم في الدولة، وبما يضمن إقبال هذه الكوادر على العمل فيه واستمرار شغلهم هذه الوظائف التي تعد واجهة للبلد في مطار الكويت الدولي وبقية المواقع ذات الصلة، إلا أنه لوحظ أن بعض الجهات تخالف هذه التوجهات العامة للسلطتين التشريعية والتنفيذية بإجراءات لا تخدم المقصد من وضع هذه القوانين، ومنها شركة كاسكو التابعة للخطوط الجوية الكويتية، فنرجو الإجابة عما يلي: 1 - هل تم إلغاء أنواع مختلفة من الإجازات المقررة للموظفين الكويتيين في الشركة ومنها اجازة مرافقة مريض؟ يرجى تزويدي

برلماني بهذا الخصوص إلى وزيرة الشؤون فيما يأتي نصه: حدد القانون رقم 2008/6 بشأن خصخصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وتعديلاته، مجموعة من الإجراءات التي تمنح الموظفين الكويتيين في الخطوط الجوية الكويتية والشركات التابعة لها تسهيلات ومميزات خاصة، ومنها منحهم مدة ضمان وظيفي لخمس سنوات وخدمة اعتبارية في التأمينات الاجتماعية، وكذلك تحديد نسبة مئوية يجب الا تقل عنها أعداد الموظفين الكويتيين في هذا المرفق المهم. وإن كان من الواضح أن هدف المشرع من منح هذه المميزات للموظفين الكويتيين هو توفير أكبر قدر ممكن



د. جومان الحربش

دعا النائب د.جمعان الحربش وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح إلى وقفة جادة وتصحيحية لما يحدث في شركة كاسكو من عبث وشبه تنفع غير مسبوقة وظلم فادح تعرض له كثير من العاملين في الشركة. وأوضح د.الحربش، في تصريح صحافي، أنه نوى إلى علمه أن الوزيرة قد قابلت مجموعة من الموظفين وتم تسليمها المستندات والمخالفات والتجاوزات المالية والإدارية كافة. وأكد تبنيه هذا الملف حتى تكشف فيه الحقيقة ويتم رفع الظلم الذي تم خلال الفترة الماضية وما زال مستمرا ويحاسب المسؤول عنه. وأعلن أنه تقدم بسؤال

معالي المواطن

مع علي العلياني

الكلمة لك

mbc.net/ma3ali
#معالي_المواطن

قريبا